

شواهدُ المَفْعول به الشّاذّة: المتبقي وأفضليّة الاستعمال

Anomalous Direct Object Usages: The Theory of Linguistic Residue and Usage

د. حنين عثمان ابداح، دكتورة لغة ونحو، جامعة اليرموك، الأردن.

haneenibdah24@gmail.com

د. نبيل محمّد هشام حريز، أستاذ مساعد- جامعة البلقاء التطبيقية، كَلّيّة عجلون الجامعيّة، الأردن.

nabeel.hraiz@bau.edu.jo

تاريخ النشر: 2026/11/01

تاريخ القبول: 2026/07/17

تاريخ الاستلام: 2026/06/26

ملخص:

يتناول هذا البحث شواهدَ المفعول به الشّاذّة وفق نظرية المتبقي وأفضلية الاستعمال، عارضاً مشكلة الحدود النّحويّة التي تعتدّ بالعلامات الشكلية دون الجوهرية في تناولها مسألة المفعول به وشواهد غير القواعديّة. وقد عُقِدَ البحث على شواهد المفعول به لأنّه أوسعُ المفاعيل التي احتوت على شواهد متعدّدة للأداء اللّغويّ القواعديّ وغير القواعديّ.

ومن أهمّ ما خلّص إليه البحث أنّ شواهدَ المفعول به الشاذّة -وأمثالها من الشواهد- هي أداءات لغويّة تندرج ضمن (المتبقي اللغوي)؛ أداءات عفويّة صدرت من ابن اللغة ولها مبررات سياقيّة تُشرعن لها أفضليّة الاستعمال (السياقي) كإحداث الدهشة في المتلقي، ولا ينبغي التقليل من قيمتها بأن يُنظر إليها على أنّها شاذّة فقط.

الكلمات المفتاحية: المفعول به، العلامات الجوهرية، العلامات الشّكلية، نظرية الأفضليّة، المتبقي.

Abstract:

This study examines anomalous examples of the direct object in light of the Theory of Linguistic Residue and Usage Preference. It addresses the problem of grammatical boundaries that rely on formal markers rather than essential criteria when dealing with the

directobject and its non-canonical linguistic attestations. The studyfocuses on direct-object constructions because the direct objectrepresents the broadestcategoryamong the objects of the verb, encompassingnumerousexamples of both canonical and non-canonical linguistic performance.

One of the mostsignificantfindings of the studyisthatanomalousexamples of the direct object- and similarlinguisticexamples- constituteforms of linguistic performance thatfallwithin the domain of linguisticresidue. These are spontaneousutterancesproduced by native speakers and motivated by contextualfactorsthatlegitimizetheircontextualpreference in usage, such as creating surprise or attracting the listener's attention. Therefore, their value should not bediminished by viewingthemmerely as anomalousforms;rather, theyshouldberecognized as meaningfullinguistic performances withlegitimate communicative functions.

Keywords: direct object, essential markers, formal markers, OptimalityTheory, residue (al-mutabaqqi).

توطئة:

تطوّرت اللسانيّات منذ زهاء قرنٍ تطوّراً كبيراً، فتعاقبت النظريّات وتباينت الاتجاهات للظفر بمنهجٍ علميٍّ رصينٍ يصفُ نُظُم الألسن وصفًا علميًّا يضاهي العلوم البحتة دقّةً وموضوعيّةً ويسمحُ باستنباط قوانينٍ وكليّاتٍ تتوافر في الألسن كلّها مهما كانت الفصائل اللغويّة التي تنتمي إليها.

وقد أثر ذلك في درس النحو العربيّ، فكثرت الدّراسات التحليليّة التجديديّة وتعدّدت مناهجها، وعلى رأسها المنهج الوصفيّ، ولعلّ أشهرها دراسةُ عباس حسن، الموسّعة الموسومةُ بـ(النحو الوافي)، ثمّ دراسةُ إبراهيم مصطفى الموسومةُ بـ(إحياء النّحو) وعبد المتعال الصعيدي في كتابه (النّحو الجديد) وغيرهم. وما زالت الجهود تترى حتى أسفرت عن اتجاهين: اتجاه التّغريب الذي يمثّله إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللّغة)، وعبد الرحمن أيوب ومحمود السعران. واتجاه الجُمع بين التّراث والمنهج الغربيّ، كدراسات تَمّام حسان وإبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي وغيرهم.

ثمَّ ظهرَ جيلٌ من اللّسانيّين العرب الذين انهمروا بالبنويّة أثناء دراستهم في الجامعات الغربيّة في الأربعينيّات والخمسينيّات من القرن العشرين، فتبنّوا اتجاهاً لسانياً توليدياً تحويلياً أُسس على أنقاض الاتجاه الوصفيّ وسَعَوْا إلى تطبيقه على اللّغة العربيّة، ومنهم الفاسي الفهري في المغرب، وميشال زكريا في لبنان، ومازن الوعر في سورية. وقد تطوّرت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وتغيّرت كثيرٌ من خطوطها العريضة وتفاصيلها فخفّت صرامتها المعهودة؛ كاعتماد ابن اللّغة الفيصل في محاكمة اللّغة، واعتماد الجانب العقلانيّ الصّارم، ومسألتي البنية العميقة والبنية السّطحيّة. وقد حلَّ محلّها أفكارٌ كثيرةٌ على رأسها مسألة (صراع الأنماط) و(التّداوليّة) و(المتبقي) و(الأفضليّة).

منهج البحث وإجراءاته:

وقد اتّكأ هذا البحث على نظريّتيّ (المتبقي والأفضليّة) في تناوله شواهد المفعول به في العربيّة، عارضاً في أثناء ذلك مشكلة الحدود التّحويّة عند المتأخّرين الذين حاولوا أن يجمعوا العلامات في الحدّ الواحد التّزاماً بالمنهج التّعليميّ (رغم أهميّة ذلك وقيّمته الكبيرة) المعتمد على العلامات بعيداً عن دراسة مستويات التّركيب اللّغويّ وتعدّدها وتفحص سياقاتها الخاصّة، الذي يودي بالمتعلّم وفق المنهج التّعليميّ إلى الاضطراب بين ما هو قواعديّ وما هو غير قواعديّ (ولا ريب أن في هذا حقّاً نسبياً مرحليّاً مبرّراً لغرض التّعليم) فيبتعد عن الصّيغ غير القواعديّة، على نحو ما صنع ابنُ جنّي في كتابه التّعليميّ (اللّمع) إذ قلّل من الشواهد والتّفريعات، لكنّه في (الخصائص) الكتاب غير التّعليميّ أوردَ خيارات استعمالٍ متعدّدة فكثرت شواهدُه وأمثلتُه.

وقد دَرَسَ البحثُ تلك الشواهد بتقسيمها ضمن مسائل المفعول به الاعتيادية على النحو الآتي: نصب المفعول به، وتقديم المفعول به، وحذف المفعول به، وزيادة الباء في المفعول به، وحذف عامل المفعول به؛ وذلك بعد عرضٍ لمصطلحات البحث الأساسيّة وبيان النّظرية وضوابط تطبيقها على مسائل النحو العربيّ.

سبب اختيار الموضوع:

اقتصر هذا البحث على المفعول به وشواهد له للسببين الآتين:

- لأنّ المفعول به أوسعُ المفاعيل التي تحتوي ضربين من العلامات اللغوية التي تميّز التراكيب اللغوية: العلامة الجوهرية الواضحة التي لا يمكن أن نختلف في تصنيف التركيب على هديها، والعلامة الشكلية. ولكن كثيراً من النّحاة فزعوا إلى العلامات الشّكلية واعتدوا بها؛ وهو ما قادهم إلى تعقيد كثير من أشكال الأداء التي لا تنسجم مع العلامة الجوهرية، وجمعت بعض الحدود بين العلامتين فنشأت الخلافات والاضطرابات نتيجةً لذلك.

- لأنّ في المفعول به صوراً مختلفةً للأداء اللغوي، وهو أوسعُ أبواب المفاعيل تفرعاً ودلالةً على الافتراق بين المفهوم بعلاماته الجوهرية، وبين تلك الفروع التي لم يكن للعلامات الجوهرية فيها نصيب بل للعلامات الشّكلية وحدها.

فالتركيب اللغوي يتعدّد ومؤداه التّواصليّ واحد، لكننا نجد أنفسنا أمام مبدأ الحكم على أيّ التركيبين التزم بالقواعد التحليلية التي صدر منها النّحاة ليستحقّ أفضليّته القواعدية.

مصطلحات الدراسة:

فيما يلي توضيحٌ للمصطلحات الأساسية التي بنيت عليها هذه الدراسة:

1- العلامات اللغوية: للعلامات اللغوية أهميّة كبيرة في درس النّحو والتّقعيد وتمييز التراكيب، وقد صنفوها وفق موقعها أو وظيفتها أو شكلها. ومنها -وفق يحيى عابنة- العلامة الجوهرية، وهي العلامة الواضحة التي لا نختلف في تصنيف التركيب على هديها. وفي حال الافتقار إليها يفزع النّحاة إلى نوع آخر هو العلامة الشّكلية التي تُستخلص من الحدّ أو المفهوم، ولكنها تستند إلى الشّكلية كحركة الإعراب.

2- القواعدية: انقياد الأنماط اللغوية لقواعد النحاة، وتتوسّع دلالتُهُ لتشمل تلك القواعد التي يستخرجها أبناء اللغة في أثناء تعرّضهم للأداءات اللغوية منذ بداية اكتسابهم للغة (ولا سيّما لغة الأم)، أي تلك القواعد التي تُختزن في نظام اللغة العام المجرد أو الكفاية اللغوية.

3- المتبقّي: دعا اللغويّون الوصفيّون إلى النظر في القواعد من خلال الأداءات اللغوية، فلا استثناء لأيّ شريحة من شرائح اللغة في الدرس اللغويّ بمستوياته كلّها، قليلة أم كثيرة، تُوافق القواعد أم تخالفها، ولا سيّما إذا كانت صادرةً عن العرب الذين يُحتجّ بكلامهم وفي عصر الاحتجاج اللغويّ.

و(المتبقّي) مصطلحٌ أطلقه العالم الفرنسيّ جان جاك لوسركل في كتابه (عنفُ اللغة)، ويُعنى بالأداءات اللغوية الصادرة من أبناء اللغة، غير المريحة لقواعد النحو السويصريّ القياسية المعيارية، تنطلق من مساحة الحرية التي تتيحها اللغة لأبنائها. والمتبقّي لا يُقبح اللغة باستلاب قواعديتها، فهذا هو شأنه التلقائي؛ فهو أداءٌ لغويّ متمرّدٌ غير مقصودٍ وغير واعٍ، ولا يُقعد له رغم أنّه جزءٌ لا يتجزأ من اللغة ذاتها.

وهذا الأمر لم يغب عن نحائنا القدماء كابن جيّ الذي أفرد في كتابه (الخصائص) باباً أسماه "فيما يردُّ عن العربيّ مخالفاً لما عليه الجمهور"؛ ومما جاء فيه: "إذا اتَّفَق شيءٌ من ذلك نظر في حال ذلك العربيّ وفيما جاء به: فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده ممّا يقبله القياسُ إلّا أنّه لم يرد استعمالاً إلّا من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأولى في ذلك أن يُحسن الظنُّ به، ولا يُحمل على فسادِه. فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوّغاً أن يرتجل لغةً لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغةٍ قديمةٍ قد طال عهدُها، وعفا رسمُها، وتأدبت معالمُها"¹. وما أدرجه النحاة من الأداءات اللغوية في الشاذّ أو اللغات، يندرج تحت ما يُسمّى في الدرس اللغوي المعاصر بـ المتبقّي².

4- الأفضلية: هي تفسير الظواهر أو تراكيب اللغة غير الملتزمة بقواعد النحو بعديّها أصيلةً في اللغة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها؛ فغير كافٍ وصفُ الأداءات اللغوية

المتمردة بالمتبقي أو الضعف أو الشذوذ أو القلة أو الرداءة، فلا بدُّ أن يُنظر إليها من منظورِ نظرية الأفضلية التي تمكّن من النظر في أوجه التمرّد هذه نظرًا لسانيًا سياقياً متكاملًا. فالمتبقي هو مدخلُ نظرية الأفضلية.

وقد ظهرتُ نظريةُ الأفضلية (Optimality Theory) عام 1993م امتدادًا بل بديلًا للتوليدية التحويلية لنعوم تشومسكي والبنيتين العميقة والسّطحية والجانب العقلانيّ، جاء بها ألان برينس، وباولس مولنكسي الذي نظرَ لها³.

ولا تعني هذه النظريةُ بالترتيب بين التراكيب كما قد يُتوهّم، بل بتحقيق عناصر القواعدية فيها أو عدمه، فإذا تحقّقت عدّة التركيب قواعديًا أفضليًا استعماليًا، وإذا فقدَ عنصرٌ منها عدّة التركيب فاقداً للأفضلية القواعدية ويضع المُحلّلون تحته إشارة (×) لتدلّ على هذا الفقد. وتُرتّب هذه العناصرُ بنحوٍ يشير إلى أهميّة كلّ عنصر؛ فإذا اختلف العنصرُ الأهمُّ ووُضعت إشارة (×) تحته فلا فائدة من وجود العناصر الأخرى، على ألاّ تختلّ العناصر المهمة أو الأساسية التي تؤدي إلى اختلال التركيب الذي يفقدُها شروط الصّحة.

وفي تطبيق هذه النظرية على تراكيب اللغة العربية، لا بدّ من مراعاة تحقيق جانب استعمال فصحاء اللغة وضمن عصر الاحتجاج اللغويّ بقيديّه الزمانيّ والمكانيّ، كما حدّده النّحاة، فإذا ما أراد النّحويّ أن يقرّر أنّ نمطًا تركيبياً ما صحيحٌ أو غير صحيح، فعليه أن يعود إلى الاستعمال اللغويّ العربيّ الفعليّ، فإذا ورد بمظهرين من فصيحين محتجّ بهما فهو مخيّر في الحكم على الأفضلية، لأنّ الاستعمال هو أساس الأفضلية.

وعليه؛ فالأداءات اللغويّة التي أنتجها أبناء اللغة في مدّة القيد اللغويّ، سواء تحقّقت فيها عناصر القواعدية جميعها أم لم تتحقّق، التي تمثّل الجزء الأكبر من اللغة وحقّقت أفضليّتها استعمالياً -لا يمكن الاعتراضُ عليها أو التقليل من شأنها فلها ما يبرّرها سياقياً؛ فقد يكون الخروج عن القاعدة أحياناً أولى من القاعدة لإحداث الدهشة عند المتلقّي مثلاً، أو انعكاساً لصدمة نفسية ما تعرّض لها ابن اللغة فصار في موقف غير طبيعيّ أودى به إلى أن

يعبر بصيغة لغوية غير طبيعية يريد من خلالها أن يقلب المعاني رأساً على عقب لأن هذا ما حدث في الواقع! ويندرج تحت ذلك كل أداء لغوي وسم بالشاذ واللغة والقليل والنادر وغيرها.

5- المفعول به: المفعول به عند النحاة ما وقع عليه فعل الفاعل وتعدى إليه، وحقه النصب إذا كان الفاعل مذكوراً في الكلام⁴. ويجيء الحديث عنه ضمن باب تعدى الفعل ولزومه، كما في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: "ينقسم الفعل إلى متعدي ولزام: فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربت زيداً. واللازم ما ليس كذلك"⁵.

ويعرفه ابن عصفور بقوله: "المفعول به كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه"⁶. ويذكر السيوطي أن صاحب المفصل حدّه بـ "ما وقع عليه فعل الفاعل"، ويقول: "والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو: أوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، وما ضربت زيداً"⁷. ويخالف الجرجاني النحاة في عدّه ما وقع عليه الفعل بوساطة حرف جر من المفعول به⁸. إذن، فالمفعول به الجوهرى الحقيقي -مثل ما في قولنا (قرأ الطالب كتاب سيبويه)- هو ما يقع الفعل عليه، فكتاب سيبويه وقع فعل القراءة عليه، وهو كذلك أيضاً في قولنا (لم يقرأ الطالب كتاب سيبويه) لأنّ سلب الفعل قد وقع عليه فضلاً عن وقوع الفعل عليه وقوعاً لفظياً. ويعرف طرفاً التواصل أنّ هذا التركيب فيه مفعول به بلا لبس.

أما المفعول به الثاني ذو العلامة الشكلية فلا يعرفه إلا ذوو الدراية بالقواعدية المعيارية التي صنفت هذا النمط التركيبي أو ذاك في باب المفعول به، كالمفعول به السماعي والمتعجب منه في أسلوب ما أفعله! والمنادى والمنصوب بالفعل اللازم إضماره، ويشمل اختصاص والإغراء والتحذير والاشتغال.

وثمة مسائل وشواهد بحثها النحاة وصنّفوها في هذا الصدد؛ بعضها يحقّق علامات المفعول به الجوهرية، وبعضها الآخر يتوقّف عند العلامات الشكلية لحدّ المفعول به.

وستتناولها على النحو الآتي وفق هدف البحث ومنهجيته؛ أي بين القواعدية والمتبقي وأفضلية الاستعمال:

المسألة الأولى: نصب المفعول به

لا يأتي المفعول به إلا منصوباً إن التزم بالقواعدية المتعارف عليها بين النحاة، فابن عصفور مثلاً يقول: "المفعول به كلُّ فضلة انتصب عن تمام الكلام"⁹؛ ويقول ابن عقيل في شرحه بيت ابن مالك:

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب

"فإن لم يُنَّ الفعل للمجهول يأتي المفعول منصوباً"¹⁰، ويقول أيضاً: "وقد يُرفع المفعول ويُنصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ)، ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع"¹¹.

وهذا يُشير إلى السماعي المخالف الأصل القواعدي ولا يُقاس عليه؛ ولم يردّه النحاة لأنه من زمن القيد المحتج به. وعلى نحو ذا يقول السيوطي: "وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاج الحجر، وقال (من البسيط):

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران، أو بلغت سوءاتهم هجر

والسوءات هي البالغة، وسمع أيضاً رفعهما: كيف من صاَدَ عقعقان وبومٌ.... والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس. ولا يقاس على شيء من ذلك"¹²؛ مقررًا أن مجيز استعمال هذا التركيب أمن اللبس بفهم المعنى، وأن هذا لا يقاس عليه. فالسيوطي أخرج هذا التركيب من الأفضلية القواعدية حين قال: "ولا يقاس عليه"، ولعله أشار إلى أفضلية استعمال السياقي ضمناً حين قال: "والمبيح لذلك كله"، فالإباحة تعني أن الاستعمال قائم لا يمكن رده.

ويناقشُ عابنة الشاهد (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) تحت عنوان (الأفضلية والتركيب الثابتة) صادراً من المتبقي والأفضلية: "إن هذا التركيب من المتبقي *lalangue* الذي لا تعترف به القواعدية، وليس هو ممّا يمكن أن يقال فيه إن قرينة المعنى دالة على الفاعل والمفعول دون حاجة إلى الحركات الإعرابية، بل هي عبارة خارجة تماماً على النظام القواعدي، وليس

فيها شرطاً من شروط القواعدية التي يمكن تأويلها على أساسها، كما فعل القواعديون العرب، ولكنها تحقّق الأفضلية الاستعمالية؛ لأنها هكذا وردت في سياق استعمالٍ ما، ولا يقاس عليها، ولا يمكن تكرارها إلا في الحديث عن القاعدة والشذوذ كما فعل النحويون¹³. ويمثّل لذلك بالجدول الآتي:

الأداء اللغوي	رفع الفاعل أساسي	نصب المفعول به أساسي	الأفضلية الاستعمالية
خرق الثوب المسمار	×	×	√

إنّ هذا الأداء، وأمثاله من الأداءات التي تمرّدت على القواعدية، لا يُعرف متى وكيف نشأ. وقد تكون نشأتها بتأثير قانونٍ ما تعرّض للتغيّر أو التطوّر، ولكنّ اللغة حفظها كما هي فبقيت مستعملة، فهي تحقّق الأفضلية الاستعمالية وتخرق الأفضلية القواعدية.

وفي الشاهد (بلغت سوءاتهم هجر) وأمثاله، ربّما اعتدّوا بالرتبة دون علامة الإعراب فقالوا إنّ أَمِنَ اللبسُ فلا مانع من رفع المفعول به. وفي الشاهد (كيف من صاد عققان وبوم) رفع الفاعل والمفعول به، والأصل -كما لا يخفى- (كيف من صاد عقيقين وبومًا)، فلم تكتمل صورة التّعيد عند قائله فأتى أداؤه اللغوي من غير وعي بالقاعدة والصّواب والخطأ، بل بذاتية فردية تعكس المتبقي اللغوي¹⁴. ويتّضح ذلك من خلال جداول الأفضلية:

الأداء اللغوي	الترتيب (فعل، فاعل، مفعول به)	رفع الفاعل أساسي	نصب المفعول به أساسي	الأفضلية الاستعمالية
بلغت سوءاتهم هجر	√	√	√	√
بلغت سوءاتهم هجر	√	×	×	√

فالملاحظ أنّ أفضلية الاستعمال لا تُعنى بالقاعدة النحوية ولا بعلامات الحدّ الذي تسيّر عليه القاعدة النحوية. والشاهد الآخر من خلال جدول الأفضلية:

الأداء اللغوي	الترتيب (فعل، فاعل، مفعول به)	رفع الفاعل أساسي	نصب المفعول به أساسي	الأفضلية الاستعمالية
---------------	----------------------------------	------------------------	-------------------------	-------------------------

√	√	√	√	مَنْ صاد عَقْعَقَيْنِ وَبَوْمًا
√	×	√	√	مَنْ صاد عَقْعَقَانِ وَبَوْمٌ

فالأداء اللّغويّ (مَنْ صاد عَقْعَقَانِ وَبَوْمٌ) فَقَدَ شرطًا واحدًا من شروط القواعديّة وحَقَّقَ الشَّرْطَيْنِ الأوَّلَ (التَّرتِيبَ) والثَّانِيَّ (رُفْعَ الفاعلِ)، لكنّه حَقَّقَ أفضليّةَ الاستعمال. فتلك الأداءات اللغوية غير الطبيعية، غالبًا ما صدرت في مواقف غير طبيعية، لأنّ "اللسان مضغّة من الإنسان"-على حدِّ قول داود بن علي في خطبة مبايعة بني العباس- فإذا ما تعرّض لموقف غير طبيعيّ عبّر بلغة غير طبيعية، والمواقف غير الطبيعية تفرض على الإنسان اختيارات غير طبيعية، ويشمل ذلك اللغة والأداء الكلاميّ بوصفهما سلوكين إنسانيين.

فيبدو أنّ المسمار قد خرق الثوب خرقًا شديدًا غير الخرق المتوقّع المؤلف حتى صار الخرق صفةً سابغةً على الثوب، وكأنّ سوءاتهم بلغت من سوءها حدًا كبيرًا لدرجة أنّ هجر هي التي بلغت، فضلًا عن أنّ الخرق والسوء ممّا يُدهش ويصدم فيُربك القائل والقول، وهكذا سائر الشواهد المتمردة.

المسألة الثانية: تقديم المفعول به

يقول السيوطيّ (ت911هـ): "الأصلُ في المفعول به التّأخُّرُ عن الفعل والفاعل، وقد يُقدِّم على الفاعل جوارًا ووجوبًا"¹⁵؛ ومن شواهد التقديم الجوازيّ قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، أي: لا غيرك، وقوله ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 66]، وقوله ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: 30]، وقوله ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: 87]. والجواز في نحو العربيّة قاعدة فرعيّة على القاعدة الأصل، وفي غاياته يقول السيوطيّ: "وإذا قُدِّمَ أفاد الاختصاصَ خلافًا لابن الحاجب ما لم يكن مستحقًا، والمختار أنّه غير الحصر وفاقًا للسبكي، وأمّا ابنُ الحاجب وأبو حيان فيعدان اختصاصَ توهّمًا فيقولان: الاختصاصُ الذي يتوهّمه كثيرٌ من النّاس من تقدُّمِ المفعول

وهم، وعلى الأول شرطه ألا يكون التقديم مستحقاً كالصورة المبدوءة"¹⁶، وتلك حالة لا تخرج عن القواعدية فهي فرعٌ على الأصل.

وشروط تأخير المفعول به التي ذكرها السيوطي لم تتحقق، فجاز التقديم في مثل ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: من الآية 30]، وَوَجَبَ في مثل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وتلك الشروط هي:

- أن يكون مع فعلٍ تعجبٍ، نحو: ما أحسن زيدًا.
- أو أن تكون (أن) المشددة أو المخففة، نحو: عرفت أنك منطلق أو أنك منطلق.
- أو أن يكون مصدرًا مؤولًا بأنّ المشددة، نحو: عرفت أنك منطلق.
- أو أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بحرف، مثل: "مِنَ الْيَرِّ أَنْ تَكْفَ لِسَانِكَ."
- أو أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بجازم، نحو: لم أضرب زيدًا.
- أو أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بلام الابتداء أو لام القسم أو قد أو سوف.
- أو أن يكون مع فعلٍ مؤكّدٍ بالنون، فلا يقال: زيدًا اضربن¹⁷.

والأفضلية هنا تنسجم مع القواعدية، وإذا مثلناها بجدول الأفضلية ستحقّق الشروط كلّها:

الأداء اللغوي	جواز تقدم المفعول على الفعل لعدم توفر شرط التأخير وجوبًا	رفع الفاعل أساسي	نصب المفعول به أساسي	أفضلية الاستعمال
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ	√	√	√	√

تلك الأداء اللغوية - وإن خرجت عن الأصل في الترتيب - لم تخرج عن القواعدية وأفضلية الاستعمال على حدٍ سواء، وذلك ينطبق على شواهد كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ و﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ و﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾.

وهناك مواضع يتقدّم فيها المفعول به وجوبًا، ومنها أن يكون له حقّ الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام مثل: كم فقيرًا ساعدت؟ ولكنّ الأخفش يشير إلى أداءٍ لغويٍّ يصفه

بالرداءة، يقول السيوطي: "وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيرهُ عن الفاعل في لغةٍ رديئةٍ نحو: ملكتَ كم غلام" ¹⁸.

الملاحظ في قول الأخفش "لغة رديئة" نوعٌ من التصنيف والحُكم على لغةٍ مستعملة، لكنها لا تتصف بالقواعدية؛ فحين يقول "لغة"، يقرّ باستعمالها، وحين يقول "رديئة"، يخرجها عن نمط القواعدية، وذلك لانتقاصها شرطاً من شروط القواعدية؛ ألا وهو الترتيب. ويتضح الأمر من خلال الجدول الآتي:

الأداء اللغوي	اسم الاستفهام (مفعول به) وله الصدارة	تأخير الفعل والفاعل عن المفعول به (اسم الاستفهام)	الأفضلية الاستعمالية
كم غلاماً ملكت؟	√	√	√
ملكيتَ كم غلام؟	×	×	√

وهنا، لم يَحَقِّق الأداء اللغوي "ملكيتَ كم غلام؟" إلا شرطاً واحداً من شروط القواعدية؛ فهو لم يقدِّم ما حقُّه التقديم من ألفاظ الصدارة، ولم يؤخِّر الفعل والفاعل عن المفعول به، ورغم ذلك هو أداءٌ مستعملٌ فحقَّق أفضلية الاستعمال. وحالات وجوب التقديم -كما يذكرها السيوطي:-

- إذا تضمَّن المفعول به شرطاً، نحو: مَنْ تكرم أكرمه.
- إذا أضيف إلى شرط، نحو: من تضرب أضرب، إذا تضمن استفهام مثل أيهم لقيت؟
- إذا أضيف إلى استفهام، نحو: غلامٌ من رأيت؟
- إذا نصبه جوابٌ أمّا نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9].
- إذا نُصب بفعلٍ أمرٍ دخلت عليه الفاء، نحو: زيداً فاضرب.
- إذا كان معمول كم الخبرية، نحو: كم غلام ملكت؟ ¹⁹.

المسألة الثالثة: حذف المفعول به

أهمُّ شرطٍ للحذف عند النحويّين هو الدليل على المحذوف؛ وقد قسّمه ابن هشام على النحو الآتي:

- أولاً: الدليل المقاليّ. يقول: "... أو مقاليّ، كقولك لمن قال: مَنْ أضرِب؟ زيداً. ومنه ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: من الآية 30].
- ثانياً: الدليل المقاميّ من سياق الحال. يقول: "دليلٌ حاليّ كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً، بإضمار اضرِب" ²⁰. حيثُ تلفّظ المتلقي باسم مَنْ سيُضرب أو يستحق الضرب من غير ذكر فعل الضرب صراحةً؛ دفعه إلى ذلك المقام.
- ثالثاً: الدليل الصناعيّ. يقول: "وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: 1]؛ إنّ التقدير: "لأنّا أقسم" وذلك لأنّ فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين ²¹.

ودليل المحذوف في كل أحواله يقوم على التأويل: إما التأويل المعتمد على النص، أو التأويل الذي يسعى لإخضاع الأداء اللغوي للقاعدة أو نظرية الإسناد أو نظرية العامل، مهما ابتعد التأويل عن الذهن أو أخرج الأداء اللغويّ عما وُضع له أصلاً، كأسلوب التحذير الذي يخرج تأويل محذوفه عن كونه أداءً متضمناً في أسلوب الأمر؛ وينتقد إبراهيم مصطفى مذهب النحاة في اللجوء إلى التقدير وبحثهم عن العامل نحو قولهم: (إياك والأسد)؛ فهو كلماتٌ تجتلب لتصحيح الإعراب وفق نظرية العامل ²² كما سيّضح فيما يأتي:

يقول السيوطي: "الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة، ويُمَنع إن كان نائباً عن الفاعل أو متعجباً منه أو جواباً عن سؤال أو محصوراً، أو يكون عامله محذوفاً أو كان المبتدأ غير كلّ والعائدُ مفعولٌ نحو: زيدٌ ضربت" ²³. ويؤيد ابن عقيل حذف المفعول به إن لم يضر لأنه فضلة: "... والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجوز حذف الفضلة إن لم

يضر، كقولك في (ضربت زيداً): "ضربت" بحذف المفعول به، وكقولك (أعطيت زيداً درهماً) "أعطيت"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾²⁴.

وانظر إمعان السيوطي في الصناعة النحوية في تعامله مع هذه المسألة:

- "قال الصفار: أجاز سيبويه في الشعر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي والفرأ وأصحاب سيبويه، وعند الكوفيين المنع إلا في الشعر... حكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد..."

- و"إذا حُذِفَ المفعول نُوي لدليل عليه، نحو: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ أي لما يريده، وقد لا ينوى إما لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التعدية كتضمن "الطف" في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ أي: الطف بي فيهم..."²⁵.

والمفعول في شواهد السيوطي محذوفٌ لدليلٍ يتعلّق بتأويل النص، وهي بذلك أداءات لغويةٌ توافق أداءاتٍ من المتبقي، يجيزها التأويل النصّي، فإن كان الفعل متعدّيًا لا يمكن لنا إسقاط المفعول به وحذفه إلا لدليل.

لكنّ المُقدّر في الكلام عند إبراهيم مصطفى نوعان: ما يكون قد فهم من الكلام ودلّ عليه سياقُ القول، فنرى المحذوف جزءًا من المعنى كأنك نطقت به لكنك تخففت بحذفه وأثرت الإيجاز بتركه، وهذا أمرٌ سائغٌ في كلّ لغة: الميل إلى الإيجاز والتخفيف بحذف ما يُفهم²⁶؛ وهو ما ينطبق على شواهد حذف المفعول به عند السيوطي، فهي أداءات لغويةٌ تنسجم مع فكرة القواعدية المشروطة بدليل في حال الفعل متعدّيًا، لكنها فقدت شرط وجود المفعول به. ونمثّل لهذا النوع بجدولين: جدول قواعديّ يحتاجه التركيب، وجدول استعماليّ يخضع لتأويل النص:

جدول قواعدي

الأداء اللغوي	الفعل متعدٍ	الفعل متعدٍ يجب ذكر المفعول به	الأفضلية الاستعمالية
فَعَّالٌ لما يريدُه	√	√	√
﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	√	×	√

جدول استعمالي

الأداء اللغوي	الفعل متعدٍ	المفعول به ملفوظٌ أو مسيقٌ ²⁷	الأفضلية الاستعمالية
فَعَّالٌ لما يريدُه	√	√	√
﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾	√	√	√

والأمر ذاته ينطبق على بقية الشواهد التي تخضع لتأويل النص فيجوز فيها حذف

المفعول به إن لم يضر من حيث المعنى، وهي في الهمع على النحو التالي²⁸:

- ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 16]: لما يريدُه.
- ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: 15]: حملاً على الفعل اللازم (الطف).
- ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]: للإيدان بالتعميم.
- ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾ (42) وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿[النجم]: للمشكلة.
- ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: 24]: للعلم.
- ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِّنْكُمْ نَذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 19]: لعدم قصد التعيين.
- ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: 21]: للتعظيم.
- ﴿وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: 16]: للإيجاز.
- ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: 99]: مذكور في الجواب.
- ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: 31]: مذكور في الجواب.
- ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: 14]: مذكور في الجواب.

وهكذا، كانت تلك الشواهد ضمن القواعدية وأفضلية الاستعمال على حدٍ سواء، وأمّا التقدير الذي يعيبه إبراهيم مصطفى فهو التقدير الصناعي الذي يراد به تسوية صناعة الإعراب²⁹. والواقع أنّ ما يُسمّى بـ(التقدير الصناعي) متولّد من التفكير التّحويّ التّحليليّ، وهو تفكيرٌ لغويّ نصّيّ مقاميّ، صدرَ من طبيعة اللّغة وقوانينها، فالحذف والتّقدير -ولا سيما تقدير العامل اللّغويّ- عند النّحاة كما تبيّن فيما سبق يعتمدان على سياقيّ اللّغة: اللفظيّ والمقاميّ، وبنيتها الدّلاليّة العميقة، وما يدركه طرفاً التّواصل اللّغويّ،

المسألة الرابعة: زيادة الباء في المفعول به

يرى السيوطيّ أنّ الباء تزداد في المفعول ويُنصب على المحلّ، وتقلّ أمثلته فيما يتعدى إلى مفعولين مثل: "تسقي الضجيع بباردٍ بسّام" و"كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكلّ ما سمع"³⁰؛ وهو ما يشير إلى أنّه أداءٌ محكومٌ بالتدرّج الاستعماليّ ما بين الكثرة والقلّة. وتعيدنا هذه المسألة إلى التّأويل النصّيّ، فهي تراكيبٌ تنسجم مع المتبقي الذي نراه في كثيرٍ من الشواهد الشعرية والأداءات اللغوية:

الأداء اللغوي	الفعل متعديّ بنفسه	المفعول به الثاني منصوبٌ على الأصل	حقّق المعنى	الأفضلية الاستعمالية
تسقي الضجيع بارداً بسّاماً	√	√	√	√
تسقي الضجيع بباردٍ بسّام	√	×	√	√

الأداء اللغوي	الفعل متعديّ بنفسه	المفعول به منصوبٌ على الأصل	حقّق المعنى	الأفضلية الاستعمالية
كفى المرء كذباً أن يحدث بكلّ ما سمع	√	√	√	√
كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكلّ ما سمع	√	×	√	√

فوفق الجدولين، يفقد الأداء الأول -وهو أداءٌ شعريّ- شرطاً من شروط القواعدية، وهو نصبُ المفعول الثاني، وحين ندقّق النظر في الوزن الشعريّ نعلم أنّ ضرورة الشعر تطلّبت ذلك، ولغة الشعر من ضمن المتبقي عند (لوسركل) الذي وصف المتبقي بأنّه ما

"تنبذه أو تقمعه قواعد النحو، ولكنه يحاول العودة بصور مختلفة: النكات أو زلات اللسان أو الأخطاء النحوية أو الشعر"³¹؛ وهو ما يقودنا إلى رأي رمضان عبد التواب الذي يرى ضرورة الشعرية في كثير من الأحيان أخطاءً غير شعورية في اللغة وخروجاً على نظام العربية المألوف؛ مستدلاً بورود آلاف الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر، فالشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه فيقع في هذه الأخطاء من غير شعور منه³². وبالتالي، فهي تلك المساحة الحرة التي تتيحها اللغة لأبنائها³³.

ولا يُعارض هذا التوجُّه القول بأنَّ الضرورة الشعرية رخصةٌ تخصَّ الشعر، لأنها مستمدةٌ من أداءاتٍ لغويةٍ قائمة في اللغة، بدليل وجود نظائر لها في الاستعمال النثري عند ابن اللغة، مثل الأداء الشعري "ديار مية إذ ميّ تساعفنا" الذي يناظره في النثر: "الكلاب على البقر"؛ فالأداء اللغوي الثاني ليس شعراً ولا ضرورة فيه، فالأداء لا يقتصر على الشعر. ولهذا نظائر كثيرة في القرآن الكريم، ومنها ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: 195)³⁴.

وهنا يتدخل قانون الاختيار في اللغة لقاعدة أصلٍ أو قاعدة أخرى فرع، وعلى المتكلم أن يختار الأداء اللغوي الأكثر مناسبةً للمعنى، ولا بدَّ أن يكون للتأويل النصي أثرٌ فيه؛ وهو ما يحكمه النصُّ أو السياق، وبالتالي تحقِّق تلك الأداءاتُ أفضلية الاستعمال، سواء أكانت قواعدية أم فقدت شرطاً أو أكثر من شروط القواعدية.

المسألة الخامسة: حذف عامل المفعول به

العامل في المفعول به "الفعل أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدَّر بأنَّ والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، أعني بذلك الإغراء، والمصادر الموضوعات موضع الفعل وأسماء الأفعال"³⁵. وجاء في الهمع جواز حذف عامل المفعول به لقريظة لفظية أو معنوية في مثل (زيداً) جواباً عن سؤال: مَنْ ضربت؟ أي ضربت زيداً، و(حديثك) مَنْ قطع حديثاً؛ أي تمَّ حديثك³⁶.

وهي أمثلة تمنح حرية اختيار الأداء اللغوي المناسب في تلك الأحوال وأمثالها، لكن اللغة تضمَّنت أداءاتٍ لغويةً حُذف العامل فيها، لا على حرية اختيار الأداء المناسب، بل على

وجوب حذف العامل، لأنها تراكيبٌ ثابتة، وهي أداءاتٌ مسموعةٌ عن العرب كقولهم: "كلَّ شيء ولا شتيمه حرّ" أيانت كلّ شيء ولا تأت شتيمه حرّ، و"هذا ولا زعماتك" أي هذا هو الحق ولا أتوهم، ... وقولهم "الكلاب على البقر" بإضمارِ أرسل³⁷.

ولعل للعلامات الجوهرية والعلامات الشكلية أثرًا في إخضاع تلك الأداءات المسموعة لقواعد النحو العربي، رغم ظهور فكرة المتبقي واضحةً فيها، فضلًا عن دور سياق الحكاية الذي قيلت فيه هذه الأقوال، والجوانب النفسيّة واتّفاق طرفيّ التّواصل المرسل والمستقبل؛ وهو ما ينبئ بما كان يتّسم به النحاة الأوائل من نظرٍ لسانيّ متقدّم.

ساق العلماء استعمالاتٍ جرت مجرى المثل عند مستعملي العرب، خاليةً من العلامة الجوهرية، وقد احتاجوا إلى العلامة الشكلية من أجل إدراجها ضمن هذه الوظيفة النحوية كما في قول العرب: "أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ!"، فقد ورد الاسم "حشَفًا" اسمًا منصوبًا وهو ليس بمصدر، ولذا بحث القواعديون عن الناصب لأنّ هذا النمط لا بدّ أن يكون مفعولًا به، انطلاقًا من اشتماله على العلامات الشكلية، رغم افتقاره إلى العلامة الجوهرية، ولم يجد النحويون سبيلًا إلى القول بأنه ناقص القواعدية، ما داموا صتّفوه تحت المحذوف العامل وجوبًا، أي: أتبعني حشَفًا. والأمثلة على هذا كثيرة جدًا، وكلّها لا سبيل إلى تصنيفها ضمن المفعول به إلا مستنديين إلى العلامتين الشكليتين: الاسمية والنصب³⁸.

وتلك الأداءات، صدّرت تلقائيّةً، وليدّة لحظتها، ومالت إلى الحركة الخفيفة على اللسان، فالعلامة الشكلية الفتحة لا تشير -على التأييد- إلى أحد المنصوبات كالمفعول به؛ فهي -فضلاً عن كونها علامة إعراب- الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ما أمكن ذلك، بمثابة السكون في لغة العامة³⁹. فتلك الأداءات اللغوية استعملها العرب هكذا، رامين إلى المعنى ومقصود الرسالة اللغوية إلى المتلقي بيسرٍ وسهولة، فأصبحت عباراتٍ كالمسكوكات، وقد صنّفها يحيى عابنة ضمن التراكيب الثابتة التي تستعمل في اللغة عامّةً في سياقات استعمالٍ معيّنة، بلا مراعاةٍ للنظام اللغويّ العامّ المجرد⁴⁰ (ولا نتّفق معه في العبارة الأخيرة؛ فهي لم ولن تخرج عن النظام اللغوي كما يّين سابقًا)، وهي رواسبٌ من الاستعمالات

القديمة، ولكنّ النحاة لم يهتموا بتاريخ الصيغ اللغوية إلا نزرًا، ولا تاريخ العلامات الإعرابية، فعدّوها من الشذوذ الخارج على المؤلف⁴¹، وهو واقعها اللغوي الطبيعي.

فمثلاً، جعل النحاة الآية الكريمة ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: 171] مما يجب فيه إضمار فعلٍ من أجل إخضاعه للقاعدة، فقد جاء عن أبي حيان أنّ "خيرًا" منتصبة على أحد ثلاثة مذاهب:

- مذهب الخليل وسيبويه، ويقضي بأنّ "خيرًا" منتصبة بفعلٍ لازم الإضمار تقديره (انتهوا).

- مذهب الكسائي وأبي عبيدة، ويقضي بأنّ "خيرًا" منتصبة بتقدير (يكن)؛ وهو ما رفضه المبرد لأنّ إضمار مضارع كان يعني إضمار جواب الشرط، ولا دليل عليه، وذلك خطأ في اللغة⁴².

- مذهب الفراء، ويقضي بأنّ "خيرًا" نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره (انتهاء خيرًا) أو إيمانًا خيرًا⁴³.

"وترك إظهار الفعل ظاهرةً واسعة الحدود في العربية، فهناك كثيرٌ من التعبيرات لا يظهر فيها فعل، ولا يراد إلى ذكر الفعل، ولا يكون بالمتكلم حاجةً إلى تقديره، لأنه من الواضح في منزلة، لو ذكر معها لكان الكلام حشوًّا لا جدوى فيه"⁴⁴. نعم، ولكنه لازمٌ لفهم تراكيب اللغة وانضباطها وسيرها النصّي.

وفي جداول الأفضلية التالية بعض تلك الأداءات: فالأداء الأول في الجدول هو الأداء الأصليّ للنمط الذي يقول بنصب المفعول به بفعلٍ ظاهر "أرسل الكلاب على البقر". أمّا الأداء الثاني الذي يتجسد في المثل كما ورد عن ابن اللغة: "الكلاب على البقر" فهو عبارةً مسكوكة جاء فيها الاسم الأول منصوبًا، فالظاهرُ هي العلامة الشكلية النصب، التي تخبرنا أنه أحد المنصوبات؛ لنبحث بعدها ما الأنسب أن يكون لو قدرنا فعلًا؟، وهو ليس ظرفًا ولا

مصدرًا أو اسمًا مشتقًا ليكون مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا معه أو مفعولًا له أو مفعولًا فيه أو حالًا أو تمييزًا.

وبما أنّ العلامة الجوهرية مفقودة، فليس لنا إلا العلامة الشكلية (النصب بالفتحة والاسمية) لنرى أنّ الأنسب أن يكون مفعولًا به، وبذلك نصل إلى العامل المنشود عند القدماء، بتقدير فعلٍ محذوفٍ ليكون المثل على القواعدية "أرسل الكلاب على البقر".

الأفضلية الاستعمالية	الأفضلية القواعدية				الأداء اللغوي
	العلامات الشكلية		العلامات الجوهرية		
	العامل ظاهر في الأداء اللغوي	الاسمية	وقوع الفعل على المفعول به	منصوب	
√	√	√	√	√	أرسل الكلابَ على البقر
√	×	√	√	×	الكلابَ على البقر

وجاءت مثل تلك الأداءات في الشعر فحذف العامل الذي جرى مجرى الأمثال، فقال ذو الرمة: "ديار مية إذ ميّ تساعفنا" وتقديره: اذكر ديار مية، ويمثّل في الجدول الآتي:

الأفضلية الاستعمالية	الأفضلية القواعدية				الأداء اللغوي
	العلامات الشكلية		العلامات الجوهرية		
	العامل ظاهر في الأداء اللغوي	الاسمية	وقوع الفعل على المفعول به	منصوب	
√	√	√	√	√	اذكر ديار ميةً
√	x	√	√	x	ديار ميةً

وبعد ما تقدم، نرى كيف اتجه النحاة العرب إلى التأويل والتقدير في مواضع عديدة في الأداءات اللغوية المستعملة لإخضاعها للقاعدة، ولعلّ المتبقي من النظريات المناسبة لاحتواء تلك الأداءات اللغوية المستعملة، دون تخطئة ابن اللغة فيها فهو منتج اللغة بأداءاتها المختلفة، مهما قلّ استعمالها أو ندر، حتى إن كانت نتيجة موقفٍ ما أو ردّة فعلٍ صدرت من ابن اللغة في موقفٍ ما، فتكون تعبيرًا انفعاليًا، أضحي مقترنًا بمواقف معينة.

خاتمة: خلاصات البحث ونتائجه

1. المفعول به كغيره من الأداءات اللغوية، تفلّتت شواهد كثيرة منه لتخضع إلى المتبقي لا القاعدة.
2. المتبقي أداء لغوي يفرض ذاته في اللغة، لا يمكن للغة أن تتجاهله بأي حال من الأحوال، فهو أداء عفوي يصدر من ابن اللغة الذي لا ينطق ما يمكن تجاهله أو إنكاره. وليس في هذا دعوة إلى التععيد عليه أو نقض للمعيارية؛ فما هو إلا إعادة نظر في "الشواهد المتمردة" ضمن سياقاتها الخاصة.
3. نظرية العامل ونظرية الإسناد عند النحويين هما المحرك الأساسي في تلقي الأداءات اللغوية وتخريجها في شواهد المفعول به، ورغم أحقية ذلك وأصالته بل ومنطقيته، إلا أنّ المبالغة في ذلك شكّلت أحياناً قيداً على اللغة أخضعها للتأويل والتقدير القسريين.
4. وجود التدرجات في الحكم على الأداءات اللغوية ما بين (كثير وقليل ونادر وشاذ) يخضعها لنظرية الأفضلية الاستعمالية، وينجي كثيراً من أداءات ابن اللغة من الرفض والإنكار. ومن تلك الأداءات المفعول به من مثل زيادة حرف الجر على المفعول به لفعل متعدي في الأصل.
5. حصر اللغة في قواعد نحوية محدودة لا يمكن تحقيقه تحقيقاً مطلقاً، وليس في هذا ما يعيبه أو يقلل من قيمته، فاللغة تروغ وتتمرد في كثير من الأداءات التي أُطلقت عليها مصطلحات: الشاذة أو النادرة أو القليلة أو الرديئة، ومنها المفعول به الذي خرج على قواعده كثيراً من أداءات اللغة.
6. الضرورة الشعرية رخصة تخص الشعر، لكنها في الوقت نفسه مستمدة من أداءات لغوية قائمة في اللغة، بدليل وجود نظير لها في الاستعمال النثري عند ابن اللغة.

7. القانون الاختياري في اللغة، هو نتيجة تواجد أكثر من أداء لغوي عبّر عن ذات الشيء أو الموقف.
8. أفضلية الاستعمال تتساوى فيها جميع الأداءات اللغوية، ما حقق فيها شروط القواعدية وما لم يُحقّق.
9. الأفضلية ما بين أداء وآخر فيما يتعلق بالمفعول به، لا تعني المفاضلة بمعناها المعجمي بل تعني التدرج الاستعمالي للأداء اللغوي.
10. لعلّ أفضل تسمية نصّف تحتها العبارات المسكوكة، تسمية لوسيركل "المتبقي"، فهو جراب الخرق الذي يحتوي جميع الأداءات اللغوية الناتجة عن الإنسان مهما ابتعدت عن قواعدها النحوية.

الهوامش:

¹ ابن جني، الخصائص، ج1، ص385-386.

² ينظر: يحيى عبابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص72-73.

³ Prince, Alan & Smolensky, Paul. (2004). Optimality Theory Constraint Interaction in Generative Grammar, Malden: Blackwell Pub, MA.

⁴ ينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص8.

⁵ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص145.

⁶ ابن عصفور، شرح المقرّب، ج2، ص9.

⁷ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص7.

⁸ ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص189.

⁹ ابن عصفور، شرح المقرّب، ج2، ص9.

¹⁰ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص147.

¹¹ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص147.

¹² السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص8.

¹³ يحيى عبابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء الأفضلية، ص151.

¹⁴ ينظر: مضيان الرشيد، البنية التركيبية لمكلمات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، ص22.

¹⁵ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص9.

¹⁶ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص12.

- ¹⁷ السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 10.
- ¹⁸ السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 10.
- ¹⁹ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 10.
- ²⁰ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص 561.
- ²¹ ابن هشام، مغني اللبيب، ص 562-563.
- ²² إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 34.
- ²³ السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 13.
- ²⁴ ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 156.
- ²⁵ السيوطي، همع الهوامع، ص 13-14.
- ²⁶ ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 35.
- ²⁷ مفهوم من السياق.
- ²⁸ السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 14-15.
- ²⁹ ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 35.
- ³⁰ السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 15.
- ³¹ لوسركل، عن اللغة، ص 73 (بتصرف يسير).
- ³² ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، ص 163.
- ³³ ينظر: يحيى عابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص 54.
- ³⁴ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 16.
- ³⁵ ابن عصفور، شرح المقرب، ج 2، ص 9.
- ³⁶ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 18-19.
- ³⁷ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 19-20.
- ³⁸ ينظر: يحيى عابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص 133.
- ³⁹ ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 42.
- ⁴⁰ ينظر: يحيى عابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، ص 149.
- ⁴¹ ينظر: حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، ص 52.
- ⁴² ينظر: المبرد، أبو العباس، المقتضب، ج 3، ص 283.
- ⁴³ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحیط، ج 4، ص 142.
- ⁴⁴ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 207.